الفعل الإرادى فى الإجرام

بقلم
الدكتور أبو مدين الشافعى
مدرس علم النفس المنتدب بكلية الآداب

إذا كانت دراسة الفعل الإرادى تفتح لنا أبواباً هامة فى علم النفس العام ، فإنها تمهد لنا الطريق لتطبيق علم النفس فى ميادين الحياة العامة . لقد كانت الإرادة لغزاً يتحدث عنه علماء النفس معولين على القضايا المنطقية والمذاهب الفلسفية التى ترجح أو تنفى حقيقةً اسمها الإرادة . وكان الاتجاه القديم فى علم النفس يبحث عن الملكات النفسية كحقائق مجردة دون أن يحاول ربطها بأساس جسمى أو ظاهرة اجتماعية . ولذلك اعتبرت الإرادة مشكلة المشاكل فى علم النفس الفلسفى الميتافيزيقى . وأضاع الفلاسفة ورجال الدين وقتاً طويلا ، وجهوداً جبارة للوصول إلى تحديد الإرادة ، وتمييز حدود قدرتها عند الإنسان ، وكان رجال الدين قد حاولوا المساهمة فى هذا البحث وجعلوا قدرة الإرادة الإنسانية صدى لقدرة الإرادة الإلهية . ونتج عن هذا الفهم اتجاه خطير فى السلوك الإنسانى واعتقد الرجل العامى أنه غير مسؤول عن أعماله وكثيراً ما وجدنا المجرم فى دور القضاء يعتذر عن عمله قائلا لقضاته : « إن الله هو الذى قدر لى أن أفعل ما فعلت » .

ورغم اطمئنان الرأى العام إلى هذه الحجة ، فإننا نشعر فى داخل نفوسنا بصوت ينادى بمحاكمة المجرم على إجرامه واعتباره مسؤولا عما حدث منه من أضرار لحقت بالآخرين . وقامت بعض المدارس الاجتماعية والنفسية تحاول دراسة الأفعال الإجرامية دراسة خاصة وكانت جهود لمبروزو Lombroso تحاول أن تكشف ربط السلوك الإجرامى بالأعراض الجسمية وسمات الوجه . وكأنه بهذا البحث حاول أن يجعل الفعل الإجرامى فعلا ثابتاً يصدر حتما من أشخاص معينين يرغمهم تركيبهم الجسمى على السلوك الشاذ . وهذا الاتجاه فى شرح الفعل الإجرامى يبعده عن الإرادة التى تستدعى الاختيار والتغير والاحتمال ليربطه بالعوامل البيولوجية التى تقضى بالحتمية والثبات والتعيين الصارم .

وهكذا وجدنا الفعل الإجرامى موزعاً بين اتجاهين متباعدين ، فأحدهما يربطه

بقدرة مجردة خارجة عن الكائن الإنسانى والآخر يجعله خاضعاً للناحية المادية فى الإنسان ويبعده عن المجال النفسى الذى يمتاز به الكائن الإنسانى عن غيره من الكائنات .

لذلك كان من الطبيعى ربط الإجرام بدراسة الفعل الإنسانى عامة . وكل الاتجاهات السابقة التى حاولت أن تشرح الفعل الإجرامى شرحاً يعتمد على ناحية معينة من التركيب الإنسانى لم تكن قائمة على أساس علمى بالمعنى الصحيح . فالإجرام سلوك صادر عن الإنسان ؛ فيكون إذن من العبث محاولة فهم الإجرام كحقيقة مستقلة تصدر فى شكل شر أو إلهام من قوة بعيدة أو تصدر من الجسم نتيجة تركيب خاص . وكل المحاولات السابقة فى شرح الإجرام صادفت صعوبات شتى : فالشرح الدينى جعل نفسه ميالا إلى نسب الشر إلى الله فإذا كانت إرادة الله هى التى توجه أفعالنا فالإجرام كشر لا يجوز أن يصدر من الخير المطلق ، وفيما يختص بالاتجاه الثانى الذى سار فيه لمبروزو نقول إنه « ليس كافياً لربط السلوك الإجرامى بالأعراض الجسمية أن يعول على تلك العلائم التى هدت إليها الملاحظة مثل انحراف الأذن أو غلظ الشفة ، وربما كان لبعض مظاهر الملامح صلة بما للغدد من اضطرابات باطنية كما ثبت ذلك فى اتصال الغدة النخامية بالمرض المسمى بالتضخم إذ يبدو الاضطراب فى تغير سمات الوجه وخاصة الشفتين[1] ».

إننا أصبحنا اليوم ننظر إلى الإنسان نظرة جديدة تختلف تماماً عن النظرة الأولى التى كانت تجزئه إلى قوى وغرائز . نرى اليوم أن السلوك الإنسانى ناتج عن عوامل جسمية ونفسية واجتماعية ، متفاعلة بعضها مع بعض ، ويعتبر الفعل الإرادى الموجه الذى يحقق للكائن الحى غرضاً هاماً دون أن يعرضه لأى خطر أو تصادم مع الآخرين صورة من التكامل . فالإنسان السوى هو الذى استطاع أن يحقق التكامل الذى يعطينا النشاط الموجه فى صورة أفعال ذهنية أو جسمية منظمة مرتبطة ومحققة لهدف مفيد أو مبعدة لضرر خطير .

لذلك يجب أن تربط دراسة الفعل بالمجالات التى توجه الكائن الإنسانى وأهم هذه المجالات هو المجال النفسى الذى يحاول أن يحقق التوازن ويبعد الانفعال . يتأثر كل فعل بالعوامل الجسمية البيولوجية : فالجوع والحرمان الجنسى والتفكك العصبى والتعب الفسيولوجى كلها أسباب هامة . فى إمكانها أن تحدث اضطرابات

(١) الفعل الإرادى ص ١٢١ الدكتور أبو مدين الشافعى . دار الفكر العربى مصر

تظهر فى صورة تفكك وتلاش فى التكامل الجسمى . ويتبع ذلك ظهور أفعال شاذة لضعف عملية الكف والضبط . فإذا قام شخص بجريمة ما متصلة بالأكل وثبت أنه كان قبل الجريمة فى حالة جوع شديد ، فالصلة بين الفعل والدافع تكون واضحة ، ولو حاول الشخص إنكار الجريمة . وكذلك يمكن أن يقال عن الأنواع الأخرى من الحرمان التى تبعث المحروم إلى نوع معين من الأفعال الشاذة .

ويكون من السهل فى بعض الأحيان الربط بين العوامل الاجتماعية والفعل الإجرامى . فعندما تعثر النيابة على قتيل وتريد أن تكشف القاتل فإنها تبدأ بالبحث عن حالة هذا الشخص الاجتماعية . فإن لم تكن معه أشياء نفيسة تجعله عرضة للسرقة فإنها تتجه إلى البحث عن صلاته بالناس ومحاولة الوصول إلى خصوماته وخصومه .

وهذا البحث عن الجريمة بالوقوف على أسبابها البيولوجية أو الاجتماعية قد يكون سهلا أو صعباً حسب الحالات . إن هناك أفعالا شاذة تتكرر لأسباب تكاد تكون ثابتة وأصبحت معروفة لدى الجميع ويمكن للباحث أن يصل بسهولة إلى الجمع بين مراحل الفعل من بواعثه الأولى إلى آثاره بالربط بين الفعل وأسبابه وآثاره . ولعل عكس هذا الترتيب يكون أقرب إلى الواقع لأن الباحث يجد نفسه دائماً أمام أثر الجريمة فيبحث عن الأسباب ليتصور الفعل ومصدره والمسؤول عنه . وكثيراً ما يكون المجرم الحقيقى غير الشخص الذى قام بتنفيذ الفكرة . ونكون فى مثل هذه الحالات أمام مشكلة الفصل بين الإرادة والفعل أو بين الإرادة والحركات التى نفذت الإرادة المدبرة للجريمة .

وتتعقد مشكلة الإرادة فى الإجرام إذا كانت العوامل نفسية بحتة . ولم يكن هناك أى دافع بيولوجى أو اجتماعى ، وإن كان من الصعب العسير التمييز بين هذه العوامل فى سلوك الإنسان . هناك دوافع مثل الحقد والحسد والكره والغيرة وغيرها فى إمكانها أن تثير أفعالا عنيفة . وقد يكون الشخص مسيطراً على زمام نفسه إلى حين ، فلم تظهر منه قبل الفعل الإجرامى أى إشارة تشعرنا بوجود اتجاه عدائى . ويميل الرأى العام دائماً إلى أن يتشدد فى مثل هذه الحالات لأنه يعتبر الفعل الإجرامى فجائياً وموجها ضد شخص مسالم أو صديق للمجرم ويعتبرون المجرم خائناً . وفى أغلب الأحيان يكون هذا السلوك مرضياً ناشئاً عن أفكار وهمية مثل الشعور بالاضطهاد من شخص آخر لم يفكر فى القيام بأى سوء نحو الشخص الموهوم .

ومن هنا جاءت الصعوبة الكبرى فى التمييز بين الدوافع النفسية القائمة على حالات نفسية طبيعية . وجاء الفعل الإجرامى نتيجة هذه الدوافع ليشفى الشخص غليل حقده، أو يقضى على آلام الغيرة . واستطاع بعض المحامين أن يستغلوا هذه الصعوبة لينسبوا الفعل لا إلى الإرادة المدبرة الموجهة ولكن إلى الاضطرابات النفسية التى تحدث عند أصحاب السلوك المرضى (السيكوباتى) .

فى هذه الحال يكون البحث منصباً على قيمة الدوافع التى أحدثت الفعل . فإن اكتشف الباحث الفنى تسلسلا قوياً بين مراحل الفعل الإجرامى وكان هذا التسلسل محكماً موجهاً توجيهاً يقوم على الضبط والمراقبة فإنه يستطيع أن يحكم بوجود إرادة تصحبها مسؤولية تقضى بتوقيع الجزاء[1] . وإن كان عكس ذلك ولاحظ الباحث قفزاً غير عادى من دافع بسيط إلى فعل خطير معقد أو أن هناك اضطراباً عاماً فى كل الأفعال التى يقوم بها هذا الشخص فإنه يجزم بعدم وجود إرادة مدبرة موجهة ويمكننا أن نقول إن الفعل جاء صدفة . وليست هناك مسؤولية ولا يتبع الفعل جزاء . ولذلك شعر بعض رجال القضاء بضيق أوقعهم فيه علم النفس الذى جاء يحدد هذه الفوارق بين مختلف الأفعال . ولكن الدفاع يستغل هذا الاتجاه استغلالا تعسفياً . كما أن المجرمين فى بعض الأحيان يلجأون إلى تصنع الاضطراب المرضى ليفروا من المسؤولية ويفلتوا من القضاء .

وقد عثرت فى سنة ١٩٤٢ على حالة شخص فى مستشفى الأمراض العقلية اعترف لى بخطئه الكبير إذ تصنع الجنون بعد حادث إجرامى وقع منه ، وأنه أتقن دوره وعومل كمريض ، فوضع فى المستشفى على أساس أنه مصاب فى قواه العقلية ومضت عليه أربع سنوات ولم يجد وسيلة يتخلص بها من وسط المرضى الحقيقيين الذين كانوا يحرمونه من النوم . واعترف أنه قام بفعله بدافع الأخذ بثأر قديم ، ولذلك لم يعثر رجال القضاء على مبرر معقول لقيامه بالجريمة فسهل عليه أن يفلت من أيدى القضاء . وقال لى والدموع تغمر عينيه إننى أتمنى لو كنت بين مجرمين عقلاء أقوم بأى عمل ولا أكون على هذا السرير أكابد الأرق من ضجيج المرضى ، والندم على الجريمة يعذبنى طول الليل وفى أغلب أوقات النهار ، وآلام الكذب تحرق فؤادى ، وصرت أشعر بنفسى أنحدر نحو المرض وأخشى الجنون الذى كنت أتصنعه .

---

(١) بالمعنى الواسع

وهذه الحالة تعتبر داخلة فى ميدان مشكلة الفعل الإرادى لأن هذا الشخص استطاع أن يوقف الفعل الإجرامى مدة من الزمن لأسباب خارجية أو داخلية . فالأسباب الخارجية مثل ابتعاد الشخص المنتقم منه أو وجود مراقبة اجتماعية منعت المجرم من القيام بفعله . وهذا المانع يستطيع فى كل الأحوال أن يقضى على الدافع الكائن فى النفس . وفى أغلب الأحيان نلجأ إلى القوة للقضاء على دوافع الانتقام . ونلاحظ فى بعض البلاد عدم قبول أهل القتيل التعزية ولا يقيمون للمقتول مأتماً إلى أن يقتلوا شخصاً من أهل القاتل أو القاتل نفسه . وتعتبر بعض القبائل التعزية فى قتيل قبل الانتقام شتيمة وإهانة . ويؤدى الزمن دوراً هاماً فى تحديد أفعال المنتقم ويقيم القضاء وزناً لعامل الزمن بحيث أن الشخص الذى يقتل منتقماً فى الأيام الأولى بعد وقوع الجريمة يحاكم بطريقة تختلف عن الطريقة التى يحاكم بها المنتقم بعد سنة فأكثر . قد يقول الأول إنى كنت مدفوعاً بشدة الألم ولو لم يقل المنتقم هذا الكلام لكان من السهل فهمه دون أن تستدعى قواعد علم النفس . ولكن الشخص الذى ينتقم بعد سنة يكون عرضة للشبهة لأن الإرادة تكون قادرة على إيقاف الأفعال الشاذة المدفوعة بشعور الحزن أو أى انفعال آخر . وهنا يدخل البحث العلمى للربط بين الفعل والدافع فقد يكون قيام الشخص بفعله الإجرامى تحت تأثير إرادة خاصة لغاية جديدة وهى غير غاية الانتقام التى كان الزمان كفيلا بالقضاء عليها . إذا درسنا الشخص دراسة علمية نستطيع أن نحكم على بواعث فعله الجديد ومدى صلته بالانتقام . فيمكننا مثلا أن نختبر درجة انفعاله عند ذكر الحادث الأول ونلاحظ إلى أى حد يمكن لهذا الانفعال أن يؤثر فى عملية الضبط . ولا شك أن تركيب الشخص الجسمى ومزاجه وعادات البيئة التى عاش فيها كل ذلك يعطينا فكرة عما يمكن لهذا الشخص أن يقوم به من أفعال بعد المدة التى مضت من حدوث الحادث الأول .

تنحصر مشكلة القضاء فى الإجرام فى البحث عن الإرادة ويحاول الدفاع أن يقلل من المسؤولية بنفى الإرادة وكلما كان الفعل اضطرارياً خرج من المجال الإرادى . فالسائق الذى يقتل شخصاً لخلل طارىء فى سيارته لا يعتبر مجرماً إن لم يكن لإرادته أى دخل فى حدوث الوفاة . ولكن إن اكتشف القضاء وجود إمكان للخروج من المأزق وتفادى موت الشخص الضحية فإن السائق يعاقب على هذا الإهمال لأنه مطالب فى مهنته أن يدرك كل الإمكانيات التى يستطيع للفعل أن

يتجه إليها . فالإرادة اختيار بين طرق مختلفة للفعل للوصول إلى التكيف ، أى إلى تحقيق الغاية وهى المحافظة على الحياة سواء كان بدفع الضار أو جلب المفيد . فى هذه الحالة يمكن أيضاً للباحث أن يتصور انفعال الشخص واضطرابه الذى يعوقه عن إدراك كل الإمكانيات .

وهناك مشكلة قضائية تحتاج إلى دراسة الفعل الإرادى لتحديد مسؤولية الشخص الذى يوجد فى ظروف جريمة ما دون أن ينفذ الجريمة . فهناك بعض الأفراد يوجدون فى أثناء الشروع فى فعل إجرامى ولكنهم يمتنعون عن القيام بالفعل . فقد يكون المانع خارجياً وقد يكون داخلياً . فالمانع الخارجى قد يكون صوتاً أنذر المجرم بحضور أشخاص يفضحونه أو يمنعونه عن القيام بما نوى أن يقوم به . أو يمكن أن يكون الشخص امتنع عن القيام بفعله الإجرامى لاصطدامه بمشكلة صعبة أجبرته على التوقف لشعوره بالعجز . كما أن الاستعجال المقرر بالخوف قد يوقع الشخص فى حالة ذهول وشلل إرادى . فى كل هذه الأحوال لا يكون للشخص أى حجة يدافع بها عن نفسه ويعتبر التصميم الذى هو أول مرحلة للفعل الإرادى شروعاً فى الجريمة . وقد قال ميشوت وبروم إنه يمكن تمييز مراحل الفعل الإرادى وقالا بمرحلة الاختيار قبل مرحلة التصميم . فهناك فرق كبير بين الوقوف عند مرحلة الاختيار والوقوف عند مرحلة التصميم . فمرحلة الاختيار تقتضى وجود الشخص فى حالة تردد بين طرق مختلفة أو بين الإقبال وبين الإحجام ، بين القيام بالفعل وعدم القيام به . وفى هذه المرحلة يمكن للتأثيرات الخلقية والدينية أن تؤثر فى الشخص . ويتعرض الشخص فى بعض الأحيان إلى تطاحن قوى بين الاتجاهات المختلفة التى تكون أمامه . وفى هذه المرحلة يكون فى مقدور الشخص أن ينقلب من رجل شرير إلى رجل فاضل ؛ أو يمكنه أن يكف عن القيام بالفعل الإجرامى ويكون صادقاً إذا قال إنى سمعت ضميرى يناديني بالعدول عن الجريمة .

فى مثل هذه الحالة نقع فى مشكلة عويصة لأنه قد يكون من السهل على الشخص أن يدعى أن التوقف كان ناشئاً عن صوت الضمير الذى دعاه إلى الكف . ويكون الواقع خلاف ذلك . فكيف يمكننا أن نحدد زمن التوقف لنعرف هل كان فى مرحلة الاختيار أم فى مرحلة التصميم أم فى مرحلة التنفيذ . لعله يكون من السهل أن نعرف إن كان الفعل فى المرحلة الأخيرة إذا وجد أى اتجاه كلى للجسم أو القيام بأى حركة من الحركات التى يتكون منها الفعل . ولكنه يكون من الصعب أن نجد

ما يثبت لنا أن الشخص وقف عند الاختيار أو عند التصميم . فالوقوف عند الاختيار هو امتناع عن القيام بفعل وقد يتجه الشخص إلى فعل آخر ينافى الفعل الأول أو يختلف عنه . ولكن الوقوف بعد التصميم يتطلب القيام بعملية الكف وكأن الشخص يبذل مجهوداً ليمنع الفعل الذى تم ذهنياً من أن يتم حركياً . ولذلك يكون الشخص الذى يوقف أفعاله بعد التصميم ذا قوة ضبط (Contrôle) خاصة

فإذا كان متعذراً جمع كل القرائن التى وجدت فى ظروف الحادث فإنه يمكننا أن نختبر الشخص المتهم لندرس استعداداته للتأثر بالعوامل التى ينسب إليها تحول اتجاهه فى الفعل . وتساعدنا هذه الدراسة لنعرف هل وجدت عنده فعلا إمكانيات جعلته فى حاجة إلى الاختيار أم أنه كان فقير الإمكانيات وكان أمامه طريق واحد أجبر على السير فيه . ومن هنا ظهرت صلة الذكاء بالأفعال الإرادية لأن الذكاء يساعد على اكتشاف إمكانيات الفعل وكلما كان الشخص ناقصاً فى درجة الذكاء كان أقل حرية فى أفعاله الإرادية ، وبهذا البحث يمكننا أن نكتشف الصلة بين الفعل وصاحبه ، فقد يدل اختبار ذكاء المتهم أنه غير قادر على اختيار هذا الطريق بنفسه ويصبح من الواجب البحث عن صاحب فكرة الفعل والموجه للمتهم الذى نفذ إرادة الغير .

وأما التوقف عن الفعل بعد التصميم فإنه يتطلب قدرة على القيام بفعل الكف ويحتاج إلى قوة ضبط يمكننا أن نعرفها أيضاً بالاختبار . وعوامل الضبط فى الفعل الإرادى[1] توضح لنا إمكانيات التوقف المختلفة . ودراسة هذه العوامل تساعدنا على تتبع مراحل الفعل الإجرامى تتبعاً دقيقاً فى داخل الشخص نفسه .

ويحتاج هذا البحث إلى دراسة تجريبية على المجرمين أنفسهم . وأعتبر هذه الأسطر إشارة إلى موضوعات هامة فى علم النفس التجريبى يمكنها أن تقدم خدمات جليلة فى ميدان القضاء والبحوث الجنائية . وأرجو أن يتعاون رجال علم النفس وعلم القانون ليحلوا كثيراً من المشاكل التى تصادفنا فى كل وقت وفى كل مكان .

أبو مدين الشافعى

(١) الفعل الإرادى : الفصول : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣